■ تقارير علمية ■

التنمية العربية والتطورات الإقليمية والدولية

القاهرة: ٢١-٢٣ ديسمبر ١٩٩٥

عرض: سلوى العنترى*

عقد فى القاهرة خلال الفترة ٢١-٢٣ ديسمبر ١٩٩٥ المؤتمر العلمى التاسع عشر للاقتصاديين المصريين الذى تنظمه سنويا الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع. كان موضوع هذا العام " التنمية العربية والتطورات الاقليمية والدولية".

ويشير تتبع أعمال المؤتمر الى أن محاوره الرئيسية قد ركزت على محاولة التعرف على الاطار الجديد لتقسيم العمل الدولى وموقع الدول العربية منه وتقييم الأداء الاقتصادى للمجتمعات العربية لاسيما فى ظل برامج التثبيت والتكيف الهيكلى، ثم محاولة استشراف مستقبل ذلك الأداء فى ظل المتغيرات الدولية لاسيما أثر دورة أورجواى،وأخيرا الآفاق المطروحة للتكامل الاقتصادى العربى كاطار للتنمية فى مواجهة التحديات الدولية والاقليمية. وقد تم تناول تلك المحاور عبر جلسات المؤتمر التى استمرت ثلاثة ايام ومن خلال عشرة أبحاث وحلقة نقاش ختامية.

ويمكن عرض الخطوط الرئيسية لأعمال المؤتمر على النحو التالى :

أولا : الاطار الجديد لتقسيم العمل الدولى وموقع الدول العربية منه:

مثلت محاولة التعرف على الاطار الجديد لتقسيم العمل الدولى نقطة البدء لغالبية أبحاث المؤتمر، وتصدى لتلك المهمة بوجه خاص كل من بحث "الكوكبة" للأستاذ الدكتور / اسماعيل صبرى عبد الله وبحث " النظام الاقتصادى العالمى فى مرحلة انتقال" للدكتور/ محمد عبد الشفيع.

* د. سلوى العنترى. نائب مدير إدارة البحوث - البنك الأهلى المصرى.

وقد ركز بحث " الكوكبة" على مايتسم به العالم حاليا من تداخل واضح لأمور الاقتصاد والسياسة والثقافة والاجتماع والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول. كما أبرز الدور الذى تقوم به الشركات متعدية الجنسية فى تحقيق التحول من الرأسمالية القومية الى رأسمالية ما وراء كل الحدود القومية، ومايقترن به كل ذلك من تصاعد دور المنظمات الأهلية متعدية الجنسية من جهة وادارة العديد من القضايا على صعيد "كوكبى" من جهة أخرى بدءا من استخدام الفضاء الخارجى وصيانة البيئة وانتهاء بالجريمة المنظمة.

واذا كانت ظاهرة " الكوكبة" قد وضعت موضع التساؤل العديد من الوظائف التقليدية للدولة، فانها قد طرحت امكانية تهميش بعض دول العالم الثالث وتركها نهبا للمرض والجهل والجريمة والحروب القبلية بعد أن فقدت المواد الأولية جزءا كبيرا من أهميتها ولأن البلدان الفقيرة لاتمثل سوقا لانتاج الصناعة الحديث.

أما بحث " النظام الاقتصادى العالمى الجديد فى مرحلة انتقال" فقد قدم تصورا لملامح ذلك النظام الآخذ فى التشكل على النحو التالى:

١- من حيث مستوى التطور ومعدل النمو:

ينقسم العالم الى مجموعة الدول الأعلى تطورا (أمريكا الشمالية وأوربا الغربية وشمال شرق آسيا) من ناحية " ومجموعات" البلاد الأدنى تطورا وتتدرج تنازليا بدءا من البلاد النامية (الدول حديثة التصنيع فى شرق آسيا، الصين، بعض دول امريكا اللاتينية) الى البلاد المتخلفة والمتأخرة اقتصاديا، وفى أدنى القاع توجد الأجزاء الأشد فقرا من العالم الثالث السابق وبلاد الكوارث الطبيعية والفتن والحروب الأهلية.

ويرى البحث أن الوطن العربى يقع فى معظمه (وربما باستثناء البلدان الصغيرة منتجة النفط فى الخليج)، ضمن مجموعتى البلاد المتخلفة والمتأخرة اقتصاديا.

٢- تقسيم العمل الدولى:

وفى هذا التقسيم تهيمن الدول الأعلى تطورا - التى تشكل المركز - على أرقى مستويات التطور التكنولوجى والصناعى وتدور حولها مجموعات الدول الأخرى فى حلقات متتابعة يتحدد دورها فى تقسيم العمل الدولى فى اطار عملية مزدوجة تقوم على مايلى:

أ- فرض علاقات الانتاج والملكية الرأسمالية فى البلدان غير الرأسمالية وزيادة هيمنة دول المركز على الفضاء الخارجى والمناطق القطبية وأعالى البحار.

ب- تهميش العالم الفقير ومناطق عدم الاستقرار السياسى المتأصل، وهو الخطر الذى يواجه الدول العربية.

ثانيا: تقييم الأداء الاقتصادى للمجتمعات العربية لاسيما فى ظل برامج التثبيت والتكيف الهيكلى :

قدم بحث أ. سيد عيسى" معالم التنمية العربية ونتائجها خلال الربع الأخير من القرن العشرين" مسحا لأداء الاقتصاديات العربية منذ عام ١٩٨٠ استناداً الى المؤشرات الاقتصادية الكلية والقطاعية ومع التركيز على مؤشرات التنمية البشرية.

وخلص المسح الى أن الاقتصاد العربى قد حقق معدل نمو متواضع يقل عن ١٪ خلال الفترة ١٩٨٠/١٩٩٢ كما أن نصيب الدول العربية فى الناتج العالمى عام ١٩٩٣ لم يتعد ١,٧٪. ولاتتجاوز مساحة الأراضى المزروعة فى الوطن العربى ثلث الأراضى القابلة للزراعة فى حين تعانى الاقتصاديات العربية من فجوة غذائية وانخفاض درجة الاكتفاء الذاتى فى العديد من السلع الغذائية الأساسية.

أما من حيث مؤشرات التنمية البشرية فان أفضل الدول العربية جاءت فى المركز الحادى والخمسين بين دول العالم.

ومن ناحية أخرى تشير نتائج المسح الى الموقف الهامشى للدول العربية على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية حيث لايتجاوز النصيب النسبى للصادرات العربية (التى يتمثل معظمها فى بترول خام) نحو ٤٪ من اجمالى الصادرات العالمية،كما لاتتجاوز القوه التصويتية للدول العربية فى كل من صندوق النقد والبنك الدوليين ٦,١٩٪ و٥,٧٪ على التوالى.

وجاء بحث د. فرج عبد الفتاح فرج" برامج التثبيت والتكيف الهيكلى ومسار التنمية العربية" ليستكمل ملامح أداء الاقتصاديات العربية بالتركيز على مجموعة الدول التى تطبق برامج للتثبيت والتكيف الهيكلى ممثله فى : الأردن، تونس، الجزائر، المغرب، مصر، سوريا، السودان، موريتانيا.

وتتبع البحث مجموعة السياسات الاقتصادية التى طبقتها تلك الدول فى اطار البرامج المشار

اليها سواء تعلق الأمر بالسياسة المالية أو السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف أو سياسات التجارة الخارجية فضلا عن الخصخصة.

وأوضح البحث أن تطبيق تلك السياسات قد أسفر عن انخفاض متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الاجمالى فى ثلاث دول (مصر - الأردن - الجزائر) وتحقيق معدل نمو سالب لذلك الناتج فى كل من موريتانيا والأردن والجزائر. أما الحالات التى تحقق فيها معدل نمو موجب للناتج القومى الاجمالى فانه كان أقل من معدل الزيادة السكانية مما أدى الى حدوث تدهور حقيقى فى مستويات المعيشة فى تلك الدول.

وفيما يتعلق بمعدلات الادخار والاستثمار كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى فان البحث يشير الى أن تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلى قد أسفر عن انخفاض معدل الادخار فى كل من مصر والأردن وسوريا والجزائر وانخفاض معدل الاستثمار فى تلك المجموعة من الدول بالاضافة الى موريتانيا والسودان.

ويخلص البحث الى التشكك فى امكانية تحقيق تنمية اقتصادية عربية فى ظل برامج التثبيت والتكيف الهيكلى والتى يظل احداث تحسن جوهرى فى معدلات النمو هدفا بعيدا عن فكر مصمميها.

ثالثا: استشراف مستقبل أداء الاقتصاديات العربية فى ظل المتغيرات الدولية :

تصدى لمحاولة استشراف مستقبل أداء الاقتصاديات العربية أربعة أبحاث ركز اثنان منها على ابراز آثار دوره أورجواى على بعض قطاعات النشاط السلعية والخدمية، وركز البحثان الآخران على استشراف خصائص اثنين من قوى الدفع الاحتمالية للاقتصاديات العربية ممثلين فى الطاقة البترولية من جهة ورأس المال المصرفى من جهة أخرى.

ففى بحث " أثر دورة أورجواى على الاقتصاديات العربية" استعرض أ. عبد الفتاح الجبالى الخطوط الرئيسية لاتفاقية دورة أورجواى ثم انتقل الى مناقشة الآثار المتوقعة لكل من تحرير تجارة الخدمات والاتفاقية الزراعية وحقوق الملكية الفكرية على الاقتصاديات العربية على النحو التالى:

- **فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات:** يمكن أن يؤدى تحرير أسواق الخدمات وشرط المعاملة الوطنية الى منافسة غير عادلة بحق شركات الخدمات العربية فى ضوء قدرة الشركات متعدية

الجنسية على أن تكون المتحكم الرئيسى فى هذه الخدمات سواء بسبب حجمها أو سيطرتها على الحلقات المكملة.

- **فيما يتعلق بالاتفاقية الزراعية:** ينتظر أن تؤدى الى أعباء جديدة على موازين التجارة العربية التى تتسم بفجوة زراعية كبيرة بسبب ضعف معدلات نمو الانتاج وارتفاع معدلات الاستهلاك الحالية.

ويبرز الباحث خطورة القرار المرفق مع نتائج جولة أورجواى والذى يقضى بتعويض الدول النامية عن الارتفاع المتوقع فى أسعار السلع الغذائية، حيث يشير الى ان ذلك يتم على أساس ثنائى وبالشروط التى تحددها الدول المانحة.

- **فيما يتعلق باتفاقية النواحى التجارية لحقوق الملكية الفكرية:** فينتظر أن تؤدى الى حرمان المنطقة العربية من حقها فى الحصول على المعرفة التكنولوجية بعد اطلاق يد صاحب البراءة واعطائه قوة احتكارية مطلقة تنصرف الى كل أوجه التصنيع والاستغلال التجارى. ويبرز الأثر السلبى لتلك الاتفاقية بشكل خاص فى قطاع الدواء الذى لاتتجاوز نسبة الاكتفاء الذاتى فيه ٤٣٪.

أما أ.د. على سليمان فقد ركز فى بحثه على دراسة " أثر المتغيرات الدولية على قطاع الخدمات فى الدول العربية" . وبعد تعريف لمفهوم الخدمات ودورها فى الاقتصاديات العربية تطرق البحث الى أثر اتفاقية الجات على تجارة الخدمات المالية وقطاع النقل والسياحة، كما أبرز أثر أوروبا الموحدة (كشكل من أشكال التكتلات الاقتصادية) على المصارف العربية.

وعلى العكس من أ. عبد الفتاح الجبالى يرى الدكتور/ على سليمان أن السماح للبنوك أو شركات التأمين أو النقل الأجنبية بالعمل فى الأسواق الوطنية لايعنى بالضرورة غزو الأجانب لتلك الأسواق، بل ويمكن أن تؤدى المنافسة الأجنبية الى تحسين كبير فى مستوى الخدمة دون تعريض المنتج الوطنى للضياع.

ومع ذلك يعود الدكتور على سليمان فيؤكد أن تحرير قطاع الخدمات المالية هو فى غير صالح معظم البلاد العربية بسبب ضعف القدرة التنافسية للوحدات المالية العربية وسوف يؤدى الى تزايد تحويلات القطاع المالى للخارج.

ومن ناحية أخرى فهو يرى أنه لما كان قطاع النقل الجوى فى جميع الدول العربية مملوكا

للحكومات، فان قدرة هذا القطاع على المنافسة مرهونة الى حد كبير بمقدار الانفاق الحكومى عليه وهو ماتحد منه اتفاقية الخدمات. وبالتالى فان ذلك قد يؤثر على القدرة التنافسية لقطاع النقل الجوى فى الدول العربية.

أما فيما يتعلق بالسياحة فقد طالب البحث باصدار قانون عربى لمكافحة الاحتكار فى مجال النشاط السياحى وبضرورة النص على ألا يقل رأس المال العربى فى الشركات السياحية المشتركة عن ٥١٪ وأن تمثل العمالة العربية فيها نسبة ٩٠٪.

واذا كانت الطاقة البترولية تمثل احدى قوى الدفع الاحتمالية للاقتصاديات العربية فقد عنى بحث أ.د. حسين عبد الله باستشراف " مستقبل الطاقة فى الوطن العربى مع اشارة خاصة لمصر".

ويشير البحث الى تزايد الاتجاه الى تنسيق سياسات الدول الصناعية المتقدمة المستهلكة للبترول فى الوقت الذى تتآكل فيه القوة التفاوضية للأوبك. ويتوقع أن يؤدى ذلك الى أن تمسك الدول العربية - وخاصة منطقة الخليج - بمفاتيح المستقبل بالنسبة لاحتياجات العالم من النفط والغاز الطبيعى مما يستدعى التنسيق بين سياساتها لكى تحمى مصالحها.

أما فيما يتعلق بمستقبل الطاقة فى مصر فيبرز البحث أن الجانب الوطنى لايملك التصرف الا فى ثلثى الاحتياطيات المؤكدة من الزيت والغاز فى ظل الاتفاقيات السائدة لاقتسام الانتاج مع الشريك الأجنبى.

ويشير البحث الى أنه لو استمرت معدلات التصدير على ماهى عليه فسوف يتم استنفاد نصيب الجانب الوطنى من احتياطيات الزيت والغاز بالكامل بحلول عام٢٠٠٨. وبافتراض التوقف من الآن عن تصدير البترول والعدول عن تصدير الغاز فانه يمكن أن يمتد عمر احتياطيات الزيت والغاز حتى عام٢٠١١.

وعلى ذلك فان الاسراف فى استخراج البترول على أمل أن المستقبل سوف يزودنا باحتياطيات جديدة يعتبر نوعا من المقامره بمستقبل الأجيال القادمة، ويرتبط ذلك بضرورة الحفاظ على احتياطى كبير من الغاز لاستهلاكه محليا.

ومن ناحية أخرى فان الجهود الرامية لاجتذاب اكبر قدر ممكن من الاستثمارات للبحث عن البترول يجب أن تقترن بالحرص على عدم المبالغة فيما يقدم للشركات الأجنبية من مزايا على حساب

الجانب الوطنى.

وبعيدا عن الطاقة انصب بحث الدكتورة / سلوى العنترى على استشراف الدور الذى يلعبه رأس المال المصرفى فى تحديد موقع الاقتصاديات العربية فى الشكل الجديد لتقسيم العمل الدولى تحت قيادة الشركات والبنوك دولية النشاط.

وينطلق البحث من " النشاط المصرفى العربى فى التسعينات" ليتوصل الى أن ممارسات الجهاز المصرفى العربى، فى ظل السياسات الاقتصادية العامة المتبعة فى الدول العربية تساهم الى حد كبير فيما يلى:

أ- تعبئة جزء هام من المدخرات العربية وتحويلها الى الخارج ووضعها تحت تصرف البنوك والمؤسسات المالية العاملة فى السوق الدولية.

ب- استنزاف جزء هام من الفائض الاقتصادى المنتج فى المجتمعات العربية ليتخذ شكل تحويلات عكسية الى البنوك الدولية من خلال مدفوعات خدمة الدين.

جـ- توفير الاطار التنظيمى اللازم لاعمال الآليات الجديدة لرأس المال المالى الدولى عبر عمليات توريق الدين الخارجى، بما لذلك من أثر فى بعثرة الدائنية واضعاف المركز التفاوضى للاقتصاديات العربية المدينه.

د- تحفيز وإحداث التغيرات التى تتم على هياكل الانتاج العربية لصالح القطاعات الخدمية التى تحتاجها السوق الدولية، خاصة مع التحيز فى داخل القطاعات الانتاجية للصناعات ضعيفة المكون التكنولوجى والصناعات كثيفة العمالة والملوثه للبيئة. وهى بحد ذاتها صناعات لاتشكل حلقات مترابطة فى بناء صناعى متكامل ولاتتوافر لها شروط الاستمرار الذاتى والتكامل مع الصناعات الأخرى لتوفير قاعدة صناعية ذات وزن.

رابعا: الآفاق المطروحة للتكامل الاقتصادى العربى :

خلصت معظم أوراق ومناقشات المؤتمر الى أهمية التكامل الاقتصادى العربى لمواجهة التحديات الناجمة عن التغيرات الدولية ومواجهة خطر التهميش. وتم تخصيص الجلسة الأخيرة للمؤتمر وحلقة النقاش الختامية لبحث قضية التنمية العربية والعلاقات الاقليمية سواء تعلق الأمر

بالبحث عن الأسس الموضوعية لقيام شكل أو آخر من اشكال التكامل الاقتصادى العربى، أو بدراسة كيفية الاستناد الى هذا التكامل لمواجهة تحديات مايعرف بالنظام شرق الأوسطى.

ففى دراسة " المحددات الاقتصادية لاختيار منطقة التكامل الاقتصادى المثلى بين مجموعة البلدان العربية" يخلص الدكتور/ باسم فياض الى أن الدول العربية تفتقر الى وجود الأسس الموضوعية اللازمة لقيام أى شكل يعتد به من الأشكال المتعارف عليها للتكامل الاقليمى بدءا من منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركى حتى السوق المشتركة والاتحاد النقدى . ويتطلب الأمر فى رأيه دعوة البلدان المهيأة اكثر من غيرها للعمل الاقتصادى المشترك لاتخاذ خطوات عملية فى هذا الاتجاه دون استبعاد انضمام دول عربية أخرى اليها فى المستقبل، كما يرى أن التمسك باقامة شكل ما للتكامل العربى بين عدد من الدول العربية لايعنى استبعاد كامل لفكرة وجود أشكال تكاملية أو تعاونية أخرى مع بلدان غير عربية بما فى ذلك اسرائيل وتركيا.

وعلى العكس يرى أ.د. محمد ابراهيم منصور أن الترتيبات المطروحة فى اطار الشرق أوسطية تشكل تحديات عديدة للاقتصاديات العربية، أخذا فى الاعتبار أن تلك الترتيبات تتفاوت فى درجة تكاملها ومراحل تطورها وتتدرج من التعاون الاقتصادى بين اسرائيل والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية لتنمية الضفة الغربية وقطاع غزة حتى تكوين سوق مشتركة تضم اسرائيل ودول المشرق العربى.

ويرى البحث أن هذه الترتيبات تشكل تحديا للخيارات المتاحة لتنمية الاقتصاد الفلسطينى فى اطار الاستقلال أو الارتباط باسرائيل و/أو الأردن. كما تشكل تحديا يتمثل فى التوزيع غير المتكافئ لمكاسب التنمية بين دول المنطقة.

ويدعو البحث الى تعزيز التوجه الى التكامل الاقتصادى العربى من خلال مجموعة من السياسات لعل من أهمها:

- استحداث آليات عربية لدعم الكيان الفلسطينى

- إحياء نشاط المؤسسات العربية للتنمية بحيث لايكون بنك تنمية الشرق الأوسط مدعاه لإضعاف تلك المؤسسات.

- تجنب الدخول مع دول غير عربية فى مشروعات تنافس ماهو قائم بالفعل فى دول عربية

أخرى كمشروع قناة البحرين الأبيض والميت أو منافسة دور قناة السويس وخط أنابيب سوميد بانشاء خطوط أنابيب لنقل النفط عبر اسرائيل.

وعلى العكس من الدكتور/ باسم فياض يرى أ. د. محمد ابراهيم منصور توافر الأطر القانونية والمؤسسية اللازمة لانشاء منطقة تجارة حرة تضم كافة الدول العربية، فهناك اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية، وهيئة التجارة العربية، فضلا عن قرار انشاء السوق العربية المشتركة.

وقد برز هذا الخلاف فى التوجهات بشأن التكامل الاقتصادى الاقليمى بشكل أكثر وضوحا فى حلقة النقاش الختامية، ففى حين يرى د. فؤاد سلطان أن إعمال آليات السوق يلغى الفوارق بين سوق محلية وسوق خارجية (عربية أو غير عربية) والمعيار الذى يحكم بوصلة التعامل هو الربحية، يؤكد الدكتور/ حسن ابراهيم الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية أن الجامعة العربية قد حققت انجازات كبيرة ومتعددة على طريق التكامل الاقتصادى العربى، يعبر أ.د. جودة عبد الخالق عن رأى الغالبية العظمى من المشاركين بالمؤتمر حين يدعو الى الكف عن دفن الرؤوس فى الرمال والى ضرورة الاعتراف بضخامة ما نواجه من تحديات والحاجة الملحة لخلق الآليات القادرة على مواجهة تلك التحديات فى اطار التكامل الاقتصادى العربى.